

Distr.: General
7 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

الدورة الثالثة

16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 2- المساواة في الوصول إلى العدالة: أساس لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة.
- 3- جعل إمكانية الوصول إلى العدالة متاحة حقاً للجميع.
- 4- عند وقوع حالات الطوارئ: الوصول إلى العدالة في أوقات الأزمات.
- 5- توسيع أفق الوصول إلى العدالة.

الشروح

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(أ) مكان انعقاد الدورة

- 1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/40، سيعقد منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون دورته الثالثة في جنيف بالحضور الشخصي والافتراضي، يومي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(ب) الجلسة الافتتاحية

- 2- سيُدلي رئيس مجلس حقوق الإنسان ببيان افتتاحي، ثم سيدلي ببيان كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس المنتدى.



الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) الوثائق

- 3- سيُعرض على المشاركين في المنتدى جدول الأعمال المؤقت الوارد في هذه الوثيقة لكي ينظروا فيه بغرض إقراره. ويرد في المرفق جدولٌ زمني مؤقت لتنظيم أعمال الدورة.
- 4- وستتاح وثائق الدورة على الصفحة الشبكية للمنتدى⁽¹⁾.

(د) حلقات النقاش

- 5- بعد العروض المقدّمة للمواضيع المدرجة في جدول الأعمال، ستُجرى مناقشة مفتوحة سيُدعى جميع المشاركين إلى المساهمة فيها.
- 6- وستغطي حلقات النقاش جوانب من موضوع "المساواة للجميع في الوصول إلى العدالة: عنصر ضروري للديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان"، على النحو الذي قرره مجلس حقوق الإنسان في قراره 9/40.

2- المساواة في الوصول إلى العدالة: أساس لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة

- 7- في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة"⁽²⁾، حدد الأمين العام العدالة كعنصر أساسي من عناصر العقد الاجتماعي. وشدد على ضرورة تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها وداخل المجتمعات لإعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة لحقوق الإنسان. ويمكن أن يؤدي تغيير نظم العدالة، بسبل منها جعل الناس في صميم هذه النظم، إلى تقوية الروابط التي تجعل مجتمعاتنا متماسكة.
- 8- وستركز المناقشات في إطار هذا البند على السبل التي تكون بها المساواة في الوصول إلى العدالة أساس نظم الحكم القائمة على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والسبل التي تكون بها المساواة في الوصول إلى العدالة أمراً حاسماً أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة.
- 9- وستركز المناقشات أيضاً على السبل التي تكون بها نظم العدالة الموجهة نحو حقوق الإنسان والفعالة والشاملة محورية بالنسبة للحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وعلى وجه الخصوص، سينظر المشاركون في السبل التي يكون بها القضاء المستقل جزءاً لا يتجزأ من نظام خاضع للمساءلة يتميز بضوابط وتوازنات من أجل منع التعسف في استعمال السلطة.
- 10- وبالإضافة إلى ذلك، ستهدف المناقشات إلى توضيح السبل التي يمكن بها أن يضمن الوصول إلى العدالة المشاركة من خلال حماية الحيز الديمقراطي، مثل حماية الحق في حرية التعبير، بما يشمل حرية وسائل الإعلام وإمكانية الحصول على المعلومات، والحق في التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وسيُسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه مهنة قانونية مستقلة في ضمان غلبة سيادة القانون، وحماية حقوق الناس بشكل فعال. وسينظر المشاركون أيضاً في الطرق التي يضمن بها الوصول إلى العدالة عمليات انتخابية حقيقية تعكس إرادة الشعب المعبر عنها بحرية.
- 11- وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعهدت الدول بتعزيز سيادة القانون وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع. وسينظر المشاركون في كيف يمكن للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما غاياته المتعلقة بالوصول إلى العدالة والحوكمة، أن يكون بمثابة عامل يمكن من تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة والمناخ.

(1) www.ohchr.org/democracyforum

(2) A/75/982

3- جعل إمكانية الوصول إلى العدالة متاحة حقاً للجميع

12- تشير التقديرات إلى أن 1,5 بليون شخص لديهم احتياجات غير ملبأة في مجال العدالة الجنائية أو المدنية أو الإدارية. وإن الوصول إلى العدالة أمر بالغ الأهمية لضمان تمتع الجميع تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان ولمكافحة التهميش الاجتماعي والاقتصادي. وسينظر المشاركون في الطرق التي يحد بها عدم الوصول إلى العدالة من قدرة الناس على إسماع أصواتهم، ومحاسبة صنّاع القرار، والاحتجاج على التمييز، والتماس سبل الانتصاف من الجرائم وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

13- وستركز المناقشات بشكل خاص على التمتع بالحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية، والحق في محاكمة عادلة، والحق في المساواة في الحصول على سبل انتصاف فعال. وسينظر المشاركون أيضاً في التدابير اللازمة لضمان جعل الناس في صميم نظم العدالة، بما يكفل قدرتهم على المشاركة بشكل متساوٍ وفعال، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الإجراءات القانونية.

14- وسيناقش المشاركون التحديات المحددة التي تواجهها فئات معينة عديدة في مجال الوصول إلى العدالة، وكذلك الطرق التي تؤثر بها أشكال التمييز المتداخلة في التمتع بالحق في الوصول إلى العدالة. ويعاني من هذه التحديات على وجه الخصوص النساء وأفراد الأقليات، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي وأقليات دينية، والشعوب الأصلية، والأطفال، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنس، واللاجئون وغيرهم من المهاجرين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية.

15- وستغطي المناقشات أيضاً دور نظم العدالة العرفية وغير الرسمية. وسيناقش المشاركون إمكانية الوصول إلى هذه النظم وأهمية عملها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسينظر المشاركون في ضرورة الاعتراف بنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية وتقديم الدعم لها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

16- وقد أوضح ما جرى مؤخراً في جميع أنحاء العالم من عمليات تعبئة الأشخاص المطالبين بالعدالة العرفية الطرق التي تحدد بها العنصرية النظامية شكل تفاعلات السكان المنحدرين من أصل أفريقي مع موظفي إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية. وسيتناول المشاركون الدور الذي يؤديه الوصول إلى العدالة في ضمان العدالة العرفية، والحاجة إلى جمع البيانات المصنفة بصورة منهجية لمكافحة التمييز في إقامة العدل.

17- وكثيراً ما يواجه الأشخاص الذين يعيشون في الفقر حواجز هيكلية واجتماعية واقتصادية تمنعهم من التماس العدالة ومن نيلها على قدم المساواة، وكثيراً ما تتداخل هذه الحواجز مع أشكال أخرى من التمييز. وستركز المناقشات على الحاجة إلى تيسير التمكين القانوني للأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشّة، ولا سيما النساء والفتيات، وعلى أهمية المساعدة القانونية، باعتبارها عنصرين أساسيين لنظام عدالة منصف وإنساني وفعال يقوم على سيادة القانون.

4- عند وقوع حالات الطوارئ: الوصول إلى العدالة في أوقات الأزمات

18- أوضحت جائحة كوفيد-19 كيف تضع حالات الطوارئ العامة ضغوطاً كبيرة على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وعلى الرغم من جميع التحديات المُواجهة في أوقات الأزمات، يجب أن تستمر نظم العدالة في أداء دورها الرقابي القضائي الحاسم، للتأكد من أن جميع تدابير الطوارئ المعتمدة لمواجهة الأزمة تركز على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

19- وستُدرس الاستراتيجيات التي اعتمدتها نظم العدالة لكفالة استمرار وتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة، بما في ذلك المساعدة القانونية والمعونة القضائية، خلال أزمات من قبيل جائحة كوفيد-19، وسينظر المشاركون في السبل التي يمكن من خلالها أن تعزز الدروس المستفادة في هذا السياق مرونة هذه النظم وأن توجه الاستجابات القائمة على الحقوق للأزمات المستقبلية، بما فيها ذات الطابع الإنساني.

20- وتؤثر القيود المفروضة على عمل المحاكم أثناء حالات الطوارئ تأثيراً مباشراً في إعمال ضمانات عقد جلسات استماع عادلة وعلنية واستيفاء شرط السرعة. وسينظر المشاركون في الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استمرار الوصول إلى العدالة، وفي المخاطر المحتمل أن تنشأ عن استخدام هذه التكنولوجيا. وسينظر المشاركون أيضاً في تدابير التخفيف اللازمة لضمان ألا تؤدي التكنولوجيا إلى تفاقم عدم المساواة وأن تظل العدالة تركز على الناس في أوقات الأزمات.

21- وستركز المناقشات أيضاً على السبل التي قد تؤدي بها الأزمات إلى زيادة تفاقم الأشكال المتداخلة من التمييز التي تعيق الوصول إلى العدالة، كما أبرز في سياق حلقات النقاش السابقة. وسيناقش المشاركون أثر التأخيرات في الوصول إلى العدالة التي تواجهها فئات معينة، بما يشمل السلسلة المتصلة من استجابات العدالة الجنائية الكافية إزاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وطبيعة هذه الخدمات المنقذة للأرواح.

5- توسيع أفق الوصول إلى العدالة

22- تؤدي نظم العدالة دوراً أساسياً في ضمان وصول الناس إلى سبل الانتصاف الفعالة لدعم حقوق الإنسان. وبناءً على حلقات النقاش السابقة، سينظر المشاركون في الطرق التي يمكن من خلالها لنظم العدالة الفعالة التي تركز على حقوق الإنسان أن تصحح حالات الظلم وعدم المساواة بدلاً من إدامتها.

23- وستهدف المناقشات إلى تحديد الثغرات في الأداء الحالي لنظم العدالة، التي تقوض قدرة هذه النظم على التصدي للتحديات الراهنة، مثل الفساد والاعتداءات المنهجية على استقلال القضاة والمحامين. وسيناقش المشاركون أيضاً السبل التي يمكن أن تتكيف بها هياكل العدالة وعملياتها وأدواتها، مثل رصد المحاكمات، بما في ذلك في ضوء فرص الابتكار والتحول الرقمي، لضمان نظام عدالة أكثر استجابة وأكثر تركيزاً على الناس يمكنه تحقيق نتائج عادلة.

24- وسيناقش المشاركون السبل التي يستغل بها الناس بطريقة استراتيجية نظم العدالة من أجل إنكاء الوعي العام بالتحديات التي تواجهها المجتمعات اليوم في جميع أنحاء العالم، مثل عدم المساواة والعنصرية النظامية وتغير المناخ، ومن أجل إيجاد حلول لها. وستركز المناقشات على الطرق التي تهدف بها هذه الجهود إلى دعم الضحايا وضمان الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك كوسيلة للدفع باتجاه الإصلاح وإحداث تغييرات أوسع في المجتمع.

25- وسينظر المشاركون في السبل التي يمكن أن تعمل بها نظم العدالة كأداة من أجل الوقاية، والتصدي لحالات الظلم النظامية، والتقليل من مخاطر العنف والصراع، وتعزيز الثقة في الحكومات والمؤسسات، وضمان المساءلة، ومن أجل حماية حقوق الإنسان على نطاق أوسع.

تنظيم أعمال الدورة الثالثة لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

الثلاثاء، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

من الساعة 10/00 إلى الساعة 13/00	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند 1 من جدول الأعمال) افتتاح الدورة كلمة ترحيب وملاحظات افتتاحية يذلي بها رئيس مجلس حقوق الإنسان ملاحظات تدلي بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ملاحظات يذلي بها رئيس المنتدى المساواة في الوصول إلى العدالة: أساس لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة (البند 2 من جدول الأعمال) حلقة نقاش
من الساعة 15/00 إلى الساعة 18/00	جعل إمكانية الوصول إلى العدالة متاحة حقاً للجميع (البند 3 من جدول الأعمال) حلقة نقاش

الأربعاء، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

من الساعة 10/00 إلى الساعة 13/00	عند وقوع حالات الطوارئ: الوصول إلى العدالة في أوقات الأزمات (البند 4 من جدول الأعمال) حلقة نقاش
من الساعة 15/00 إلى الساعة 18/00	توسيع أفق الوصول إلى العدالة (البند 5 من جدول الأعمال) حلقة نقاش ملاحظات ختامية